الآراء الصوتية والصرفية للعلماء الكوفيين في كتاب الإنصاف عرض ودراسة

أ.د. حسن عبد المجيد عباس الشاعر
جامعة الكوفة – كلية الآداب / قسم اللغة العربية

المقدمة:

{ الحمد لله رب العالمين } ، وصلّى الله على خير خلقه أجمعين ، أبي القاسم محمد بن عبد الله الهادي ، المبعوث رحمة للعالمين ، وعلى أهل بيته الطاهرين المطهرين ، ومن شايعهم بإحسان إلى يوم الدين .

وبعد ، فلا تخفى قيمة الدرسين الصوتي والصرفي ؛ بوصفهما الأداتان اللازمتان للبدء باللغة ومعرفة كلماتها وعناصرها التي تتألف منها ، وما يطرأ عليها من التغيرات الصيغية في الأحوال المختلفة النوعية ، وأعني بها اشتقاق الكلمات بعضها من بعض ؛ للوصول إلى غايات المتكلم ومقاصده التي يرمي إليها بحيث تلبي احتياجاته المجتمعية كلها ، والصوتية ، التي تدخل في بوابتي الدرس الصوتي الصرفي ، المختص بالتغيرات التي تطرأ على الكلمات في اشتقاق بعضها من بعض ، أو الدرس الصوتي البحت المختص بالأمور التشريحية للجهاز الصوتي وما يتخلله من معرفة مخارج الأصوات العربية وصفاتها ، وهذان الدرسان المهمان لا يمكن أن تقوم لغة إلا بهما . فالكلمة التي هي عماد المتكلم ، لا يمكن أن تكون لولا عناصرها التي تتألف منها ، ألا وهي الحروف ، وهذه الحروف يجب أن تنتظم صوتيا بحيث لا يعتريها ثقل أو نبوّ سمعي فيؤدي بها إلى الهجران ثم الموت ، وبنيويا أو صيغيا بحيث تقع في موضعها المناسب من دون أن تشوبها أية شائبة تودي بها إلى أن يفهم منها ما ليس يقصد .

وقد عرفت الدراسات اللغوية بصورة عامة في الواحتين البصرية والكوفية ، وقد أشير إلى سبق البصرة الكوفة في هذا المجال ، ولكن الباحث يرى بأن الدراسات بزغت في آن واحد ، والعلماء البصريون والكوفيون تلمذوا على يد واحدة واختلاف البيئات لا يمثل مشكلة تؤدي إلى وقوع النزاعات بين العلماء ثم الانحياز إلى طائفة دون أخرى ، وهي

مشكلة قصد إليها الحكماء لإشغال المجتمع عن لهوه ومجونه وتصرفاته التي لا توحي إلى الإسلام بشيء ، بل ترضي رغباته من دون أي واعز ديني أو إنساني .

ومن الكتب التي عنيت في الوقوف على الآراء اللغوية لعلماء البصرة والكوفة كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري (ت٥٧٧هـ) . وكان سبب تأليفه هذا الكتاب هو طلب جماعة من الفقهاء والأدباء والمتأدبين بتلخيص المشهور من المسائل الخلافية بين نحاة البصرة والكوفة . وهو أول كتاب ألّف في تجميع الآراء النحوية والصرفية والصوتية ثم النصرة لأحدهما على سبيل الإنصاف لا الهوى بحسب ما ذكره المؤلف (ظ. مقدمة الكتاب بتحقيق الدكتور جواد مبروك محمد مبروك ومراجعة الدكتور رمضان عبد التواب في الصحيفة الثالثة) .

ومنهج الباحث في ما اختاره – إن وفقه الله إليه – جمع الآراء الصوتية والصرفية في هذا الكتاب والوقوف عليها وقفة الباحث الموضوعي بعرض الرأي الكوفي في هذه المسألة أو تلك وحجج علمائهم فيه والاطلاع على الرأي البصري وصولا إلى صحة رأي علماء الكوفة فيه أو فساده ، وغن كان هذا النتاج على حساب الهوى ؛ لأن العلم يبعد عن هذا كله . والحمد لله أولا وآخرا ، وهو نعم المولى والنصير .

المبحث الأول

الآراء الصوتية

المسألة ١٠٨ / همزة بين بين : رأى علماء الكوفة أن هذا النوع من الهمزات ساكن ، ورأى علماء البصرة أنها متحركة . وبنى الكوفيون رأيهم على أن هذه الهمزة لا يبتدأ بها لأنها غير متحركة ، ولا يجوز أن تأتي بعد حرف ساكن خشية اجتماع الساكنين . وحجة البصريين أنها متحركة مخففة بين بين ويأتي بعدها ساكن ولا يمكن اجتماع الساكنين ، كقول الأعشى[١] :

أأنْ رأتْ رجلا أعشى أضرّ به ريبُ الزمان ودهرُ مفسدُ خَبِلُ

فضلا على كراهية اجتماع الهمزتين في كلام العرب فجعلت بين بين[٢] . وردوا على الكوفيين ردودا مستوحاة من كلام الكوفيين ، وهي أنها لّما اختلست حركتها اقتربت

للساكن فلم يجز الابتداء بها ، وأنها لو كانت ساكنة لما جاء بعدها الساكن نحو ما ورد في قول الأعشى .

حقيقة لم يقف الباحث على الكوفيين أصحاب هذا الرأي هذا أمر ، والأمر الآخر أن في كلام البصريين وهم ، فكيف تكون الهمزة متحركة ، وقد صارت مخففة من جنس الحرف الذي أخذت منه ، ويعنون الألف ، علما ان الكوفيين أدق منهم في الرأي ، فالألف حرف ساكن لدى العلماء القدماء ، وهم بقولهم : إنها ساكنة لا يبتعدون عن تخفيفها وتصييرها ألفا . ويمكن تيسير الأمر بالاطلاع على آراء العلماء فيها . قال سيبويه (ت١٨٠ه) : (اعلم أن الهمزة تكون فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبدل . فالتحقيق قولك: قرأت، ورأس، وسأل، ولؤم، وبئس، وأشباه ذلك . وأمّا التخفيف فتصير الهمزة فيه بين بين وتبدل، وتحذف ... واعلم أنَّ الهمزتين إذا التقتا وكانت كل واحدةً منهما من كلمة، فإنَّ أهل التحقيق يخفِّفون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما لما ذكرت لك، كما استثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة. فليس كم كلام العرب أن تلتقي همزتان فتحققا، ومن كلام العرب تخفيف الأولى وتحقيق الآخرة، وهو قول ابي عمر. وذلك قولك: فقد جا أشراطها، ويا زكريًا إنا نبشرك. ومنهم من يحقِّق الأولى ويخفّف الآخرة، سمعنا ذلك من العرب، وهو قولك: فقد جاء أشراطها، ويا زكريًا إنَّا. وقال:

كلَّ غرَّاء إذا ما برزت ترهب العين عليها والحسد

سمعنا من يوثق به من العرب ينشده هكذا وكان الخليل يستحب هذا القول فقلت له: له؟ فقال: إنيَّ رأيتهم حين أرادوا أن يبدلوا إحدى الهمزتين اللَّتين تلتقيان في كلمة واحدة أبدلوا الآخرة، وذلك: جاىء وآدم. ورأيت أبا عمرو أخذ بهنَّ في قوله عزَّ وجلَّ: " يا ويلتا ألد وأنا عجوز " ، وحقق الأولى. وكلٌّ عربيّ. وقياس من خفّف الأولى أن يقول: يا ويلتا ألد. والمخفّفة فيما ذكرنا بمنزلتها محقّقة في الزِّنة، يدُّلك على ذلك قول الأعشى:

أأن رأت رجلاً أعشى أضرَّبه ريب المنون ودهر متبل خبل

فلو لم تكن بزنتها محقّقة لانكسر البيت. وأمَّا أهل الحجاز فيخفّفون الهمزتين؛ لأنّه لو لم تكن إلاّ واحدة لخفِّفت)[٣] .

وقال ابن جني (ت٣٩٢هـ) موضحا قول سيبويه : (وأما الهمزة المخففة فهي التي تسمى همزة بين بين ومعنى قول سيبويه بين بين أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها إن كانت مفتوحة فهي بين الهمزة والألف وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو إلا أنها ليس لها تمكن الهمزة المحققة وهي مع ما ذكرنا من أمرها في ضعفها وقلة تمكنها بزنة المحققة ولا تقع الهمزة المخففة أولا أبدا لقربها بالضعف من الساكن فالمفتوحة نحو قولك في سأل سال والمكسورة نحو قولك في سئم سيم والمضمومة نحو قولك لؤم لوم ... وأخبرني أيضا قال سألني سائل قديما فقال هل يجوز الخرم في أول أجزاء متفاعلن من الكامل قال ولم أكن حينئذ أعرف مذهب العروضيين فيه فعدلت به إلى طريق الإعراب فقلت لا يجوز فقال لم لا يجوز فقلت لأن التاء التي بعد الميم قد يدركها السكون في بعض الأحوال فيكره الابتداء بحرف قد يكون في بعض أحواله ساكنا في ذلك المثال بعينه كما كرهت العرب الابتداء بالهمزة المخففة لأنها قد قربت من الساكن أفلا ترى إلى تناسب هذا العلم واشتراك أجزائه حتى إنه ليجاب عن بعضه بجواب غيره ومعنى قوله سيبويه بين بين أي هي ضعيفة ليس لها تمكن المحققة ولا خلوص الحرف الذي منه حركتها)[٤] . وقد كرر العلماء كلام سيبويه في ما بعد كابن يعيش (ت٦٤٣ه)[٥] ، والرضي (ت٦٨٨ه)[٦] . وهي المسألة الثالثة والثمانون في كتاب ائتلاف النصرة بصورة موجزة من دون الوقوف على الحجج والردود للفريقين[٧] .

الملحوظ أن المشكلة في شاهد البصريين (قول الأعشى) متصلة بالوزن ، ونسي أن الموضوع لهجي وأن الكوفيين ساروا على مذهب أهل التحقيق بحسب ما ذكر سيبويه من تخفيف الثانية في الاجتماع ، وكأن الكوفيين إذا وزنوا هذا البيت لم يحسنوا وزنه ، بالطبع لا ، فهم في مثل هذه الحال سيحققون الهمزة الثانية لا محالة ، هذا شيء والشيء الآخر أن هذا المصطلح ورد في كتاب سيبويه ثم تناقله العلماء وذكر أنه مما نقله الخليل (ت١٧٥ه) – رحمه الله – . نخلص بعد هذا كله أن الكوفيين على الرغم من أنهم غير معلومين بالأسماء لكنهم كانوا على وعي بالعربية وكلام أهل التحقيق منهم سواء في

ما يتصل بلفظ الهمزة هذه في غير مواضع الشعر أم في وزن البيت بنطقها محققة حتى يستقيم فلا يعقل أن عالم يمكنه نطق بيت الأعشى بتسكين الهمزة الثانية .

المسألة ١٠٩ / الوقف : رأى علماء الكوفة أنه يجوز في الوقف أن يقال : رأيت البكَرْ ، بتحرك عين الكلمة بحركة الإعراب ، التي هي الفتحة في النصب – وعين الكلمة ساكن في الأصل- ، وبنوا هذا على شواهد في حالتي الرفع والخفض ، قال الشاعر[٨]:

أنا ابن ماوية إذ جد النقُر

وقال غيره[٩] :

أنا جرير كنيتي أبو عمِر
أضرب بالسيف وسعدٌ في القصِر
أجُبُنًا وغَيْرَةً خلف الستِر

وقال الآخر[١٠] :

أرتنيَ حجلا على ساقها فهشَّ الفؤاد لذاك الحجِل
فقلتُ ولم أخْفِ عن صاحبي ألا بأبي أصلُ تلك الرجِل

وقال غيره[١١] :

علَّمَنا إخوانُنا بنو عجِل
شرب النبيذ واصطفافا بالرجِل

ويمكن جريانه على الكلمة في حالتي الرفع والخفض من أجل التخلص من اجتماع الساكنين . ويردّ البصريون عليهم بأن حال الكلمة الاول التنكير ، فتقول : رأيت بكرا ، وليس : رأيت البكر ، فلا يلتقي الساكنان بحسب هذا ، وهو ربما يجوز في حالتي الرفع والخفض ، ولما لم يراع الأمر في حال النصب ، والكلمة نكرة لم يراع في حال التعريف . وأبو البركات الأنباري يرى برأي أهل الكوفة ، وردّ على نحاة البصرة أن مذهبهم فاسد ؛ لأن ما ذكروه مختلف عما رآه أهل الكوفة ، فأهل الكوفة يتحدثون عن مثال في حال التعريف لا التنكير ، على الرغم من أن اللغة العالية يجب أن تكون : رأيت بكرا ، فيوقف في هذه الحال على الألف ، والعرب يقل في قوافيهم إتيان الألف في حال الوصل[١٢] .

يزاد على هذا أن ما قيل في أن ما رآه الكوفيون لغة معروفة عن العرب ، ويؤيد هذا القول ما نقله الأخفش الأوسط سعيد بن مسعده (ت٢١٥ه) أن من حدثه بالشاهد ثقة[١٣] ، وما نقله أبو الفرج الجريري (ت٣٩٠ه) أن القاضي[١٤] ذكر أنها لغة معروفة للعرب ، وقد قرأ بها أبو عمرو بن العلاء (ت١٥٤ه) في الوقف في حال الكسر[١٥] في قوله تعالى : { وتواصوا بالصبر }[١٦] . وما وقوف النحاة على هذه الشواهد لو لم تكن لغة[١٧] ؟.

المسألة ١١٠ / همزة الوصل : ذهب علماء الكوفة إلى أن همزة الوصل تتحرك إتباعا لحركة عين الكلمة ، وأنها حرف زائد واجب تحركه ، فهي تكسر في اضرب ، وتضم في ادخل ، ورأى علماء البصرة أنها تحرك بالكسر ، وانما تحرك بالضم في مواضع خشية الانتقال من كسر إلى ضم . والرأي الكوفي قائم على المجانسة بين الحركتين (حركة همزة الوصل وعين الكلمة) ، وحجة البصريين قائمة على أن الكسر هو الأولى والأكثر في كلام العرب في حال التقاء الساكنين من باب مشابهة حركة الساكن للساكن ، والكوفيون والبصريون متفقون على تحرك همزة الوصل ، ورأى غيرهم أنها ساكنة لأنها حرف زائد ، وانما تحركت خشية التقاء الساكنين ، فهي في الأصل ساكنة .

وردّ الأنباري على الرأي الكوفي أن الاتباع ليس قياسا مطردا ، وأنه لو كان كذلك لقيل في الأمر من يذهب اذهب بفتح همزة الوصل . وردّ على من قال بأصالة سكونها بأنها كيف يبتدأ بالساكن وهو محال ، وأنه كيف يجتلب الساكن من أجل التخلص من الساكن . ولم يبد شيئا في ما يخص الرأي البصري[١٨] .

وربما يكون الصواب أن همزة الوصل حركتها بين بين فكأنما أنها تشم فيها الحركة ، فحركتها ليست كالحركة الأصيلة ، وأن المجانسة بينها وعين الكلمة ليست مطردة بل يكثر التجانس ويختص بالكسروالضم .

المسألة ١١١ / نقل همزة الوصل : يرى العلماء الكوفيون أنه يجوز نقل حركة همزة الوصل إلى الساكن قبلها ، ولم يجزه البصريون ، وأجمعوا على نقل حركة همزة القطع إلى الساكن قبلها مثل مَنَ أبُوكَ ؟ . ودليل الكوفيين النقل والقياس ، والنقل متوقف على القراءة القرآنية في قوافي الآيات وفي أثنائها ، نحو قوله تعالى : { بسم الله الرحمن

الرحيمَ ❖ الحمد ... } بتحريك ميم الرحيم بحركة همزة الحمد ، وهي الفتحة[١٩] ، وقوله تعالى : { وإذ قلنا للملائكة اسجدوا } بنقل حركة الهمزة في اسجدوا إلى التاء في ملائكة ، وهي الضمة[٢٠] . والقياس لأنها همزة متحركة فجاز تحركها أو نقلها ، والدليل قولنا : واحدِ اثنان بنقل حركة همزة اثنان إلى دال واحد . وحجة البصريين في نقل همزة القطع ثبوتها أما همزة الوصل فأنها تسقط في الوصل[٢١] .

وردّ الأنباري على كلام الكوفيين أن ما قالوا عنه إنه منقول ليس بحجة ، فلا إمام من أئمة القراءات لفراءة قوله تعالى الأول ، وتحريك الميم في الرحيم بالفتح حركة إعراب بتقدير فعل (أعني) إذا تكررت تكرير الصفات ، وهو مشهور في كلام العرب . والقراءة الأخرى ضعيفة أمام القياس ولا تكون حجة ، وهي مخالفة للقراءات ، وهي مردودة بثلاثة أوجه . وفي دليلهم القياسي (واحد اثنان) إنما حرك الدال بحركة الهمزة ؛ لأن الأعداد تنطق بحكم الموقوف عليها فكأنما همزة اثنان قطع فجاز نقل حركتها إلى ما قبلها . ولعل الرد البصري في هذا الموضع ضعيف جدا ولا يصمد أمام الرأي الكوفي على حين أن الكوفيين لم يوفقوا في أدلتهم النقلية[٢٢] .

المبحث الثاني

الآراء الصرفية

المسألة ١١٢ / مد المقصور : يرى علماء الكوفة أنه يجوز مد المقصور في ضرائر الشعر ونهج نهجهم أبو الحسن الأخفش من البصريين ، على حين لم يجزه البصريون والكوفيون مجمعون على رأيهم ؛ وقد اشترط الفراء (ت٢٠٧ه) لمد المقصور ، وقصر الممدود ، وهو ألا يمد من المقصور ما لم يكن في بابه ممدود ، وكذلك الحال في الممدود فهو لا يقصر ما لم في بابه مقصور ، أي إن كل واحد منهما يجب أن يكون له نظير من الآخر ، والنظير يقصد به المشابه بالشكل ، إي إن حركاته وسكناته سواء وآخره مد مثل رحى ، وهدى ، وحجى تمد فتصير مثل سماء ، ودعاء ، ورداء . وسماء ، ودعاء ، ورداء تقصر فتصير مثل رحى ، وهدى ، وحجى[٢٣] .

وأدلة علماء الكوفة نقلية وقياسية ، فمن أمثلتهم النقلية قول الراجز[٢٤] :

إنما الفقر والغناء من الله فهذا يعطى وهذا يحدّ

وفي ما يخص الدليل القياسي ، فهم مجمعون على إشباع الحركات في الضرائر الشعرية فتصير حروفا من جنسها ، وهو قياس عندهم ، كقول الشاعر في إشباع الضمة[٢٥] :

كأن في أنيابها القرنفول

وردّ البصريون أنه لا يجوز مد المقصور ؛ لأنه أصل ، والألف فيه تكون أصلية ومزيدة . وفي ما يخص الأدلة النقلية لهم في البيت (إنما الفقر ...) ، فليس بحجة على تغيير معنى الكلمة ، ورواية البيت صحيحة ، والتغيير بزيادة الألف ؛ لأنه مصدر من الفعل غانيته غناء[٢٦] . وردّوا اشتراط الفراء بأنه يقصر الممدود وليس في بابه مقصور[٢٧] ، واستشهدوا بأمثلة منها قوله[٢٨] :

والقارح العدّا وكل طِمرَّة ما إن تنال يد الطويل قذالها

وقول الآخر[٢٩] :

فلو أن الأطبّا كان حولي وكان مع الأطباء الأُساة

ويلحظ أن شاهدهم الأول منطقي ولا يتعارض مع النقل ، ولكن الشاهد الثاني مثاله الأطباء وقد قصر ، ولكنه مثال من الصحيح ، والفراء يشترطه في المعتلّ . وعلى أية حال يرى الباحث أن الرأي الكوفي لا يتضاد والواقع اللغوي بشرط سلامة الشواهد ، وإن صحت فلا ضير من مد المقصور في ضرائر الشعر من دون تعسّف .

المسألة ١١٣ / الاسم المقصور : يرى الكوفيون أن الاسم المقصور تسقط ألفه إذا كثرت أحرفه في التثنية مثل خوزلى ، وقهقرى يصران في التثنية خوزلان ، وقهقران وكذلك الحال في الاسم الممدود الذي يسقط آخراه في مثل هذه الحال ، فيقال في قاصعاء ، وحاثياء : قاصعان ، وحاثيان . ولم يجز البصريون هذا الأمر . واحتج الكوفيون بأن الكلمة ستثقل بعد زيادة لاحقة التثنية ، وهي ثقيلة في الأصل بطولها ، وأن ما يصيبها أصاب المصادر في مثل اشهابّ اشهبابا ، واحمارّ احمرارا ، واصلها اشهيبابا ، واحميرارا ، وكذلك أسقطوا الياء من كيّنونة التي صارت كينونة ؛ لثقل النطق بيائين.

وردّ البصريون عليهم أن الكلمة تثني على نية الواحد من دون إسقاط شيء منه وإن كثرت أحرفه ، نحو جمادى تثنيته جماديان وجماديين ، وضربوا على تثنيته شواهد ثلاثة يتكون كل منها من نصف بيت . وردّوا عليهم ما يتصل بكثرة أحرف الكلمة وأنه

موجب لإسقاط آخر الكلمة من أنه ليس بقياس مطرد بل حصل في مواضع ، وأما ما يخص اشهيباب ، وكيّنونة ، فأن ما وقع فيها كائن بأصلها والتثنية شيء عارض[٣٠] .

والذي يبدو من آراء الفريقين أن ما طرحه علماء الكوفة شيء لا يمكن نفيه لوقوعه في كلام العرب ، ولكنه يجب ألا يحمل على ما يماثله كله سواء قلت الأمثلة أو كثرت ؛ لأن شطرا منها لا يسقط منه شيء عند تثنيته .

المسألة ١١٤ / علامة التأنيث : يرى الكوفة أن التاء تسقط في الصفات طالق ، وحائض ، وطامث ، وجامل ؛ لاختصاصها بالمؤنث ، ويرى البصريون أنها حذفت لإرادتهم النسب بها ، ويرى غيرهما أنه كان على هذه الحال لأنه محمول على معنى شيء حائض.

وحجة الكوفيين أن التاء إنما يحتاج إليها للفصل بين المذكر والمؤنث ، ولما اختصت هذه الصفات بالمؤنث فلم يحتج إلى الحاق التاء بها . وحجة البصريين أن إسقاط التاء منها لأنها بمثابة قولك ذات طمث ، وحيض ... ، فكأنما هي معروفة بها ، وهي في هذه الحال لا تحمل على الأفعال كاسم الفاعل فلا تحتاج التاء مثل مِعطير ، ومِئناث ، وخَوْد ، وشهيد ، وحَصان . واستشهدوا بشاهد خلت فيه الصفة من التاء في آخرها ، وشاهدين على لحاق التاء بها لما قصد بها الفعل مثل طلقت فهي طالقة ، وطمثت فهي طامثة . والمتمسك بكونها صفات لمذكر من باب الحمل على المعنى مثل قول بعض العرب جاءته كتابي ، يعني صحيفتي ، وجاءوا بشواهد كثيرة على ذلك ، نحو قول القتال الكلابي[٣١]:

قبائلنا سبع وأنتم ثلاثة وللسبع خير من ثلاث وأكثر

فقال : ثلاثة ، ولم يقل : ثلاث ، حملا على المعنى ، أي : قبائل[٣٢] .

وقد ردّ على ما رآه الكوفيون من ثلاثة وجوه ، الاول ، بقوله تعالى : {يوم تذهل كل مرضعة عما أرضعت}[٣٣] ، والثاني ، أنه لو كان الاختصاص موجبا للحذف ونافيا للاشتراك في الصفة ، لما قيل رجل عاشق ، وامرأة عاشق ، ورجل عانس ، وامرأة عانس ، وذكر في هذه الموضع أربعة شواهد على هذا ، والثالث ، أنه لو وجب حذف التاء من الصفة لوجب حذفها من الفعل منها ، فيقال امرأة طمثَ ، وامرأة طلقَ . ويبدو أن أبا البركات يميل إلى الرأي القائل بالحمل على المعنى ، وهو اتساع متوقف على

السماع ، بخلاف الاختصاص ، والنسب[٣٤] . والنظرة المتفحصة في الآراء المذكورة تظهر أن الأمر برمته عائد للاستعمال ، وليس من قاعدة تحكم الجميع ، ويبدو أن ما ورد من الصفات التي تخلو من التاء مرتبط بالمتكلم فالكوفيون علقوها بالاختصاص بالجنس ربما من باب الإطلاق العام ، ويمكن إذا خصصت في ساعة ما من باب الملاصقة أن تثبت فيها ، كقوله تعالى {يوم تذهل كل مرضعة ...} ، وربما تكون النسبة إلى الشيء أقرب من باب التعلق وكون الشيء جزء من الشيء ، كقوله تعالى في الآية نفسها {وتضع كل ذات حمل حملها} . أما شأن الحمل على المعنى فيبدو أنه متعلق بضرائر الشعر .

المسألة ١١٥ / حكم الواو الواقعة بين ياء وكسرة : يرى الكوفيون أن هذه الواو تسقط في الفعل المضارع من المثال للتفريق بين اللازم والمتعدي ، نحو يَعِدُ ، ويَزِنُ . ويرى البصريون أنها سقطت لوقوعها بين ياء وكسر ، وهو ثقيل .

وحجة الكوفيين أن الواو فاء في المثالين اللازم والمتعدي فوجب إثباتها في اللازم مثل يوجل ، وإسقاطها في المتعدي ؛ لأنه أولى بالحذف بحسبان أن التعدي عوض منه .

وردّوا على البصريين أن الواو سقطت في غير الموضع الذي ذكرتموه مثل أَوعدُ ، ونَوعدُ ، وتَوعدُ ، والأولى ألا تسقط بحسب رأيهم ، وسقوطها هنا دل على فساد رأيهم ، وثبتت في يُوعدُ ، والأولى إسقاطها .

وردّ البصريون على الكوفيين أن موضع الواو مستثقل بين الياء والكسر ؛ لاجتماع الياء والواو والكسر فحذف الأثقل ، وهو الواو طلبا للتخفيف . وردّوا على الكوفيين حجتهم في حذف الواو في المتعدي وإثباتها في اللازم أن الواو تثبت في اللازم كثيرا ، نحو وكف الدمع يكف ، ووجد الحزن يجد ، وونم الذباب ينِم . ومثال الكوفيين مختص بما كان عينه حرف حلق وجل يوجل ، والواو فيه واقعة بين فتحتين . ويبدو هنا أن ردّ البصريين قوي ، ولم يصمد بوجهه الرأي الكوفي .

وردّوا على الكوفيين في مسألة إسقاط الواو في أعدُ ، ونعدُ ، وتعدُ ، والأولى إثباتها أنه من باب الحمل على أم الباب في أحرف المضارعة ، وهي الياء ؛ لأنهن أخوات لها . وهنا لا أجد مهربا للبصريين ينجيهم مما وقعوا فيه ؛ لضعف حجتهم . وردّوا عليهم إسقاطها في يُوعدُ بوجهين ، الأول ؛ لأن الفعل في الأصل يؤوعد ، والهمزة فصلت بين

الياء والواو ، ولولا هذا الإجراء لاعتلت الواو ، وإثباتها ؛ لأنها وقعت بعد الطرف بحرفين وليس بحرف فبعدت عن الموضع الذي تقلب فيه ، وقصدوا بالطرف هنا أول الكلمة لا آخرها ، والثاني أن إسقاطها سيؤدي إلى حدوث إعلالين ، وهو غير جائز[٣٥] ، وقصدوا بالإعلالين هنا إسقاط حرفين هما الهمزة والواو في الأصل . وحدوث إعلالين في الكلمة ثابت في كتب اللغة والصرف ولكنه يحدث قلبا ونقلا ، وقلبا وحذفا ، ويمكن إيقاع إعلالين بالحذف من الكلمة على نحو ما يجري في أفعال الأمر من اللفيف المفروق .

المسألة ١١٦ / وزن الخماسي المكرر ثانيه وثالثه : يرى الكوفيون أن صَمَحْمَح ، ودَمَكْمَك على زنة فعلّل ، ويرى البصريون انه على زنة فعلعل .

وحجة الكوفيين في ذلك خشية اجتماع ثلاثة أحرف في الكلمة من جنس واحد ؛ لأن أصل صمحمح هو صمحّح ، ودمكمك هو دمكّك . وذكروا أن الإبدال لاجتماع الأمثال كثير كقوله تعالى: { فكبكبوا فيها هم والغاوون }[٣٦] ، والأصل كُبّبوا ، من كببْتُ الرجل على وجهه . واستشهدوا بشواهد من الشعر فيها الرباعي المضاعف ماثلا.

وحجة البصريين قائمة على مماثلة الحرف المكرر في الوزن بتكرير رمزه ، فلأن العين واللام من جنس واحد تكررا ، فلا بد من تكريرهما في الوزن مثل قتّل وزنه فعّل فلما تكرر العين كررت في الميزان . ورأى جماعة من البصريين أن جمع صمحمح ، ودمكمك جمع تكسير لم يكن على صمامح ، ودمامك لو لم يكن الإبدال ولكانا على صماحح ، ودماكك ، أو بوزن غير معهود في العربية بإثبات العين في الطرف ، فيقال : صماحم ، ودماكم .

وردّ أبو البركات على الرأي الكوفي بأنه مذهب فاسد وليس بذي معنى ، وأن تكرير الحرف لا يعني زيادته إلا إذا كان من أحرف الزيادة ، ولو كان كذلك لكان وزن صرصر هو فعفع ، وليس فعلل[٣٧] .

ويرى الباحث ان معرفة الأصلي من الزائد موكولة للمعجم ، وهو الكفيل بفضّ النزاع بين المتخاصمين على الرغم من أن المسألة لا تستحق هذه الخصومة ، فالمتكلم يكفيه الاستعمال بحيث يحقق غايته ومبتغاه .

المسألة ١١٧ / هل في كل رباعي وخماسي من الأسماء زيادة ؟ : يرى الكوفيون أن كل ما زاد على ثلاثة أحرف من الكلمات فهو مزيد فيه ، واختلف الكسائي (ت١٨٩ه) ، والفراء في الرباعي ، أي حرف مزيد فيه ؟ ، فرأى الكسائي أنه ما قبل الآخر ، ورأى الفراء انه الآخر ، وإن كانت الكلمة تتكون من خمسة أحرف كان الحرفان الأخيران مزيدين . ورأى البصريون أن الرباعي ، والخماسي صنفان كالثلاثي ، أي إنهما يجيئان أصليين لا زيادة فيهما مثل جعفر ، وسفرجل.

وحجة الكوفيين واهية ، فهم قالوا في رأيهم إن الأصول في جعفر ، وسفرجل فاء وعين ولام بالإجماع ، ووزنهما فعلل ، وفعلّل ، فدل على زيادة لام في الرباعي ، ولامين في الآخر من الخماسي .

وحجة البصريين انه لو قيل أن الزائد أحد أحرف جعفر أو سفرجل لظهر لنا وزن جديد غير معهود في العربية ، ولا يقول به أحد . وردّوا عليهم عدّهم الدال زائدة في قردد ، ووزنه فعلل بتكرير اللام لا الدال ، فدل على أنه أصل مضاعف غير مزيد .

وردّ أبو البركات على الكوفيين أن الرباعي والخماسي ليس تكرير اللام فيهما دليل على زيادتهما ؛ وهو جهل بالاشتقاق ، فالتمثيل بالفعل إنما يكون ليعلم الأصلي من الزائد ، ولو وزنا جعفر على زنة فعلل لعلم انه غير مزيد ، والصيقل على فيعل ، والضيغم كذلك ، الياء فيهما مزيدة على سبيل الإلحاق ضرورة من دون أن يقال إنهما ثلاثيان مزيدان[٣٨] .

ويرى الباحث أن الكوفيين غير مصيبين في عدّ اللام في فعلل ، واللامين في فعلّل زوائد ؛ لانهما تكررا في الميزان ، وأن الفصل في الكلمات أصليها ومزيدها موكول للمعجم ، ورأي البصريين غير مقنع في الإلحاق ، فالملحق بناء مزيد فيه لا ان يعد من ضرب الأصول .

المسألة ١١٨ / وزن سيّد وميّت ونحوهما : يرى الكوفيون أن وزن سيّد ، وهيّن ، وميّت في الأصل هو فَعيل ، مثل سويد ، وهوين ، وميت . ويرى البصريون أن وزنها فَيْعِل ، ورأى غيرهما أن وزنها فَيْعَل في الأصل .

وحجة الكوفيين أن فعيلا له نظير في كلام العرب بخلاف فيعل . ومنهم من رأى فعيلا لو لم تزد عليه الياء لكانت ألفا ولأعلت لاجتماعها مع الياء فتسقط ؛ لاجتماع الساكنين ، فخافوا أن تلتبس بالفعل فيصير فعيل كفعل .

وحجة البصريين أنه بني على هذا الوزن (فيعل) بحسب الظاهر . ولاجتماع الواو والياء في الأصل (سيود ، وهيون ، وميوت) والأول ساكن قلب الواو ياء . وتخفيف الياء فيه جائز .

وردّ أبو البركات على الكوفيين أن ما ذكروه من أن وزن هذه الكلمات هو فعيل في الأصل ، وأنه أصيب بالتقديم والإعلال والقلب حتى صار بهذه الهيأة غير صحيح ؛ لأن ياء فعيل لا تتقدم على عينه ، وليس لما جرى فيها نظير في كلام العرب . وأن الواو فيه لم تقلب ألفا ، ولو وقع فيه هذا لما جاز تخفيف امثلتها سيْد ، وميْت ، وهيْن . وأن لفيعل نظير من الصحيح في كلام العرب فقد سمع صيقل بكسر القاف[٣٩].

ويرى الباحث أن سيد ، وميت ، وهين بتضعيف عين الكلمة على زنة فَيْعِل ، وجريان وزن الكلمة على الظاهر خير من التعقيد المجتلب من لدن الكوفيين .

المسألة ١١٩ / خطايا : يرى الكوفيون أن خطايا وزنه فَعالى ، وذهب إلى هذا الخليل بن أحمد الفراهيدي[٤٠] ، ويرى البصريون أن وزنه فعائل .

وحجة الكوفيين أن أصل خطايا هو خطايِىء ، وقد قدمت الهمزة على الياء ، ولو لم تقدم لاجتمعت همزتان ، وهو مرفوض في كلام العرب . ومنهم من قال إن خطيئة عدّت من بنات الواو والياء ، فالهمزة فيها تلفظ ياء ، وفعيلة من بنات الواو والياء مثل وصية وحشية تجمع على وصايا وحشايا بوزن فعالى . وحجة البصريين ان خطيئة على زنة فعيلة ، وفعيلة يجمع على فعائل قياسا .

وردّ أبو البركات على الرأي الكوفي بأن التقديم والتأخير في خطايىء غير صحيح ومخالف لسنن العرب ، وأن اجتماع همزتين يؤدي إلى إبدال أحدهما ياء ، كما أبدلت ألفا في آدم . وقولهم إنها جمعت على ترك الهمز باطل ؛ لأنه بخلاف الأصل ، وهو ان الكلمة مهموزة . وان قولهم إنها تلفظ مسهلة لا يسلم ؛ لأن فعيلة يجمع على فعائل ،

وإذا حصل التقديم والتأخير وقعت الهمزة بين ألفين فجاز قلبها ياء فصار خطاءا ، وحشاءا ... خطايا ، وحشايا[٤١] .

ويرى الباحث أن الرأي الكوفي أقرب إلى الظاهر ، والواقع اللغوي ، وأيسر على المتعلمين من أن يخاض في مخاض لا نفع منه ولا طائل .

المسألة ١٢٠ / وزن إنسان وأصل اشتقاقه : يرى الكوفيون أن وزن إنسان هو إفعان ، ويرى البصريون أن وزنه فِعلان ، وذهب إليه بعض الكوفيين .

وحجة الكوفيين أن أصل إنسان هو إنسيان من النسيان ، ولكثرة استعماله أسقطت الياء منه مثل أيش في أي شيء ، وعم صباحا في أنعم صباحا ، ويلمه في ويل أمه . والدليل على أنه في الأصل إنسيان أن تصغيره أنيسيان ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها بعد رفع ياء التصغير .

وحجة البصريين أن الإنسان مأخوذ من الإنس بمعنى الظهور بخلاف الجن من الاجتنان وهو الستر . فالهمزة والنون في اوله أصل ، والألف والنون في آخره زائدان .

وردّ أبو البركات على الرأي الكوفي بأنه لو كان أصل إنسان هو إنسيان مثل عم صباحا وغيرها ، لاستعمل على أصله مثل الأمثلة التي ضربوها ، فالعرب يقولون أنعم صباحا ، وأي شيء ، وويل أمه . واما تصغيره على إنيسيان فإنما جاء على غير قياس فلا يؤخذ به[٤٢] .

ويرى الباحث أن القول في أصل إنسان يرد فيه إلى المعجم ، وهو أقرب إلى الإنس منه إلى النسيان ، وليس من طائل في الأخذ والرد بين الفريقين بين أشياء تنتزع انتزاعا وإن كانت نادرة من أجل ترجيح رأي على غيره .

المسألة ١٢١ / وزن أشياء : يرى الكوفيون أن وزن أشياء أفْعاء ، وأصله أفْعِلاء ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش من البصريين[٤٣] ، ورأى بعض الكوفيين أن وزنه أفْعال[٤٤] ، ورأى البصريون أن وزنه لَفْعاء ، وأصله فَعْلاء[٤٥] .

وحجة الكوفيين أن شيء يجمع بحسب أصله على أشياء ، وأصل شيء شيّء وجمعه على الأصل أشيئاء بزنة أفعلاء . واجتماع همزتين ثقيل فسقطت إحداهما ، زيادة على

أن الجمع ثقيل ويحتاج إلى تخفيف البناء . وأجاز الأخفش أن يجمع على أفعلاء ؛ لأنه نظير فُعَلاء ، الذي يجمع عليه فَعْل مثل سمح سمحاء.

ومن قال بأنه على زنة أفعال ؛ لأنه جمع شيْء ، وفعْل في معتل العين يجمع على أفعال مثل أبيات ، وأسياف ، وهو جمع عندهم بدليل قولهم : ثلاثة أشياء .

وحجة البصريين أنه على زنة لفعاء ، أي شيئاء ، ولأن اجتماع همزتين ليس بينهما حاجز قوي مستثقل حصل نقل بين موضعي الفاء واللام ، فصار أشياء ، وبحسبان هذا لا يكون أشياء جمعا ، ودل على هذا جمعه على أشياوات .

وردّ أبو البركات الأنباري على الكوفيين بأن شيء أصله شيّء دعوى لا حجة لهم فيها . ولأن الأصل هو الذي يجب استعماله لا المبدل إليه مثل هيّن أصل يخفف فيقال هيْن .، فدل على بطلان دعواهم . ولو كان في الأصل أفعلاء لما جاز جمعه على فعالى ، وليس في كلام العرب أفعلاء جمع على فعالى . والدليل على بطلان ما ذهبوا إليه تصغيره على أشيّاء ، والصحيح ردّه إلى الإفراد ثم تصغيره فيصير شُيَيْئات . والأخفش يصغره بلفظه على أشيئاء . والقول بأنه على زنة أفعال باطل ؛ لأنه لو كان كذلك لانصرف مثل أسماء ، وأبناء . والقول بأنه جمع بدليل قولنا ثلاثة أشياء غير صحيح ؛ لأن الألفاظ من ثلاثة

إلى عشرة يكون معدودها جمعا ، فلا تقول : ثلاثة ثوب ، وأنه يجوز تذكير أشياء ؛ لوجود علامة التأنيث فيه ، فهو اسم جمع شيء ، فكان كأفعال لحمله التأنيث في المعنى[٤٦] .

ويرى الباحث ان هذا الأمر لا يستأهل جدالا عقيما كالذي رأيناه ، والعملية التعليمية بحاجة إلى التيسير لا التعقيد ، ويمكن الاستئناس برأي الكسائي في ان أشياء جمع شيء بحسب ما هو متعارف عليه اليوم بين المتكلمين لو تحدثوا بالكلمة ، ولا ضير لو لم تصرف بخلاف نظيراتها أسماء ، وأبناء ؛ لان الغاية التعليمية ترقى على كل الفرضيات وما يحملونها من الأدلة والحجج .

الخاتمة

بعد فراغ الباحث بعون الله تعالى من كتابة البحث يود عرض نتائجه ، وهي :

١-إن الباحث ليعجب من انقسام النحاة على قسمين ، وربما ثلاثة في مواضع ، وكلهم نهلوا من مصدر واحد . هذا شيء ، والشيء الآخر أن ما اختلف فيه لا يمثل الأصول ، وإنما يمثل آراء جزئية .

٢-يعد الرأي الكوفي في مواضع متماشيا والواقع اللغوي ومستوى المتعلمين على الرغم من ضعفه في مواضع اخرى .

٣-العلماء الكوفيون لا يقفون على رأيهم فحسب ، وإنما يضعون له المسوغات ، ولديهم حججهم وأدلتهم على إثباته زيادة على جدالهم البصريين دغاعا عن رأيهم وتهوين رأي خصومهم .

٤-الغريب ان أغلب الآراء لكلا الفريقين لا يعرف أصحابها ، ولكن يمكن القول إن آراء الكوفيين ترد إلى شيوخ مدرستهم ، وهم الفراء ، والكسائي . وآراء البصريين ترد إلى الخليل بن احمد الفراهيدي ، والأخفش ، والمازني (ت٢٤٩ه) صاحب التصريف الذي شرحه ابن جني بعنوان (المنصف) .

٥-الرأي الكوفي كان جديرا بالقبول والاستحسان من شيوخ المدرسة البصرية في عدد من المواضع كالأخفش ، والزياديّ .

الهوامش

(١)ديوان الأعشى ، شرح وتعليق : محمد محمد حسن : ١٠٥ .

(٢)ظ. الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، تح: جودة مبروك محمد مبروك : ٥٨٧ .

(٣)كتاب سيبويه ، تح : عبد السلام هارون : ٣٨/٤ .

(٤)سر صناعة الإعراب ، تح: د.حسن هنداوي : ٤٨/١ .

(٥)ظ. شرح المفصل : ١١١/٩-١١٤ .

(٦)ظ. شرح شافية ابن الحاجب : ٣٠/٣-٣٥

(٧)ظ. كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي : ٨٢ .

(٨)ذكر سيبويه أنه لبعض السعديين : ظ. الكتاب : ١٧٣/٤ ، وذكر الشيخ خالد الأزهري (ت٩٠٥ه) أنه مختلف فيه ، فقيل إنه لفدكيّ بن أعبد المنقري ، أو لعبد الله بن ماوية الطائي ، وأشار أيضا إلى أنه وجد هذا الشاهد في الموضح بخط الشيخ بهاء الدين ابن النحاس بإسكان العين واللام : ظ. شرح التصريح على التوضيح ، تح : محمد باسل عيون السود :٦٢٤/٢-٦٢٥ .

(٩)لا يعرف قائله : راجع المحكم والمحيط الأعظم ، ابن سيده ، تح: د.عبد الحميد هنداوي : ٧/٣ ، ولسان العرب ، ابن منظور : ٦٣/١٠ .

(١٠)البيت من دون نسبة : ظ. المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د. إميل بديع يعقوب : ١٠/٦.

(١١)البيت من دون نسبة : ظ. الجمل في النحو ، الفراهيدي ، تح: د. فخر الدين قباوة : ٢٠٥-٢٠٦ ، والنوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري ، تح: محمد عبد القادر أحمد : ٢٠٥ ، والجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، أبو الفرج النهرواني الجريري ، تح: د. إحسان عباس : ١٢٥/٣ ، والخصائص ، ابن جني ، تح: محمد علي النجار : ٣٣٥/٢ ، والمخصص ، ابن سيده ، باب العود ٢٠٠/١١ ، واللسان (جلد) : ١٣٤/٤ ،

(١٢)ظ. الإنصاف : ٥٩٢-٥٩٣ .

(١٣)ظ. القوافي ، تح: أحمد راتب النفاخ : ١٠٨ .

(١٤)إما أن يكون إسماعيل بن إسحاق القاضي ، أو إبراهيم بن الفضل بن حيان الحلواني قاضي سر من رأى : ظ. مقدمة التحقيق لكتاب الجليس الصالح (شيوخه) : ٣٨/١، ٣٩ .

(١٥)ظ. النشر في القراءات العشر ، محمد بن محمد الدمشقي المعروف بابن الجزري ، تح: علي محمد الضباع : ٢٦١/١ .

(١٦)سورة العصر (٣) .

(١٧)ظ. الهامشان الثامن والحادي عشر .

(١٨)ظ. الإنصاف : ٥٩٤-٥٩٨ .

(١٩)سورة الفاتحة ١-٢ . ولم يرد خبر لهذه القراءة في كتب سبقت الإنصاف .

(٢٠)سورة البقرة (٣٤) ، ولم يرد خبر لهذه القراءة في كتب سبقت الإنصاف ، وهي قراءة لأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني وهو من قراء المدينة ، وعاشر القراء العشرة ، توفي سنة ١٣٠ ه : ظ. الإنصاف : ٥٩٩ ، والنشر في القراءات : ٢٧٨/١ .

(٢١)ظ. الإنصاف : ٥٩٩-٦٠٠ .

(٢٢)ظ. المصدر نفسه : ٦٠٠-٦٠٤ .

(٢٣)ظ. الإنصاف : ٦٠٥-٦٠٦ .

(٢٤)البيت من دون نسبة : ظ. المعجم المفصل : ٢٣٦/٢ . ولم يشر إليها في المصادر المتقدمة إلا في الإنصاف على حد علمي .

(٢٥)البيت لا يوجد في المعجم المفصل ، وقد ذكر في كتاب العين ، الفراهيدي ، تح : د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي : ٢٦٣/٥ ، وهو مسبوق بـ : خوْد أناة كالمهاة عطبول . وهو في الخصائص : ١٢٤/٣ : ممكورة جم العظام عطبول .

(٢٦)ظ. الإنصاف : ٦٠٧-٦٠٩ .

(٢٧)ظ. المصدر نفسه : ٦٠٩-٦١١ .

(٢٨)لا يوجد في المعجم المفصل . وهو في المخصص معروضا بمعية رأي الفراء : ١١٠/١٥-١١١ (باب ومن مقاييس الممدود) .

(٢٩)ظ. المعجم المفصل : ٥١١/١ .

(٣٠)ظ. الإنصاف : ٦١٢-٦١٤ .

(٣١)ظ. ديوان القتال الكلابي ، تح: إحسان عباس : ٥٠ ، والمعجم المفصل : ٢٢٩/٣

(٣٢)ظ. المصدر نفسه : ٦١٥-٦١٦ .

(٣٣)سورة الحج : من الآية (٢)

(٣٤)ظ. الإنصاف : ٦٢٢-٦٢٣ .

(٣٥)ظ. المصدر نفسه : ٦٢٤-٦٢٩ .

(٣٦)سورة الشعراء : من الآية (٩٤) .

(٣٧)ظ. الإنصاف : ٦٣٠-٦٣٤ .

(٣٨)ظ. المصدر نفسه : ٦٣٥-٦٣٨ .

(٣٩)ظ. الإنصاف : ٦٣٩-٦٤٥ .

(٤٠)ظ. الكتاب : ٥٥٣/٣ .

(٤١)ظ. الإنصاف : ٦٤٦-٦٥١ .

(٤٢)ظ. المصدر نفسه : ٦٥٢-٦٥٣ .

(٤٣)ظ. المقتضب ، المبرد ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة : ٣٠/١ . وذهب مذهبه منهم الزيّاديّ ، أبو إسحاق إبراهيم ابن سفيان (ت٢٤٩ه) : ظ. لسان العرب (شيأ) : ١٠٥/١ ، وتاج العروس من جواهر القاموس ، الزبيدي ، تح: عبد الستار أحمد فراج (شيأ) : ٢٩٧/١-٢٩٩ .

(٤٤)هو علي بن حمزة الكسائي : ظ. لسان العرب (شيأ) : ١٠٥/١ ، وتاج العروس (شيأ) : ٢٩٨/١.

(٤٥)ظ. الكتاب : ٣٨٠/٤ .

(٤٦)ظ. الإنصاف : ٦٥٤- ٦٦٢.

المصادر والمراجع :

١- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧ه) ، تح : جودة مبروك محمد مبروك ، مرا : د. رمضان عبد التواب ، ط١ ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، ٢٠٠٢م .

٢-تاج العروس من جواهر القاموس ، محمد مرتضى الحسيني الزبيدي (ت١ص٥٢٠٥ه) ، تح: عبد الستار احمد فراج ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٥م .

٣- الجمل في النحو ، الفراهيدي (ت١٧٥ه) ، تح: د. فخر الدين قباوة ، ط١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٥م .

٤- ديوان الأعشى ، شرح وتعليق : محمد محمد حسن ، ط٧ ، مطبعة الرسالة ، بيروت ، ١٩٨٣م .

٥-الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي ، أبو الفرج النهرواني الجريري (ت٣٩٠ه) ، تح: د. إحسان عباس ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧م .

٦-الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢ه) ، تح: محمد علي النجار ، المكتبة العلمية ، دار الكتب المصرية .

٧- ديوان القتال الكلابي ، تح: إحسان عباس ، دار الثقافة ، بيروت-لبنان ، ١٩٨٩م

٨- سر صناعة الإعراب ، ابن جني (ت٣٩٢ه) ، تح: د. حسن هنداوي ، دار الفكر ، بيروت ، ١٩٨٥م .

٩-شرح التصريح على التوضيح ، الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت٩٠٥ه) ، تح: محمد باسل عيون السود ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ٢٠٠٠م .

١٠- شرح شافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي النحوي (ت٦٨٦هـ) مع شرح شواهده للعالم الجليل عبد القادر البغدادي (١٠٩٣هـ) ، تحـ : محمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، ومحمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، ١٩٧٥م .

١١- شرح المفصّل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت٦٤٣هـ) ، د.ط ، عالم الكتب - بيروت ، د.ت .

١٢- القوافي ، الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة (ت٢١٥ه) ، تح: أحمد راتب النفاخ ، ط١ ، مطابع دار القلم ، بيروت لبنان ، ١٩٧٤م .
١٣-كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة ، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي الزبيدي (ت٨٠٢ه) ، تح: د.طارق الجنابي ، ط١ ، عالم الكتب ، بيروت ، ١٩٨٧م .
١٤- كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تح : عبد السلام محمد هارون ، الهياة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧م .
١٥- كتاب العين ، الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥ه) ، تح: د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي ، سلسلة المعاجم والفهارس .
١٦- لسان العرب ، ابن منظور (ت٧١١ه) ، دار صادر ، بيروت .
١٧-المحكم والمحيط الأعظم ، علي بن إسماعيل المعروف بابن سيده (ت٤٥٨ه) ، تح: د. عبد الحميد هنداوي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت-لبنان ، ٢٠٠٠م .
١٨-المخصص في اللغة ، ابن سيده (ت٤٥٨ه) ، دار الكتب العلمية .
١٩- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، د. إميل بديع يعقوب ، ط١ ، دار الكتب العربية ، بيروت ، ١٩٩٦م .
٢٠- المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥ه) ، تح: محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت .
٢١- النشر في القراءات العشر ، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي (ابن الجزري) (ت٨٣٣ه) ، تح: علي محمد الضباع ، دار الكتب العلمية ، بيروت .
٢٢-النوادر في اللغة ، أبو زيد الأنصاري ، تح: محمد عبد القادر أحمد ، ط١ ، دار الشروق ، بيروت ، ١٩٨١م .